سامية محمد مصطفى

شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

سامية محمد مصطفى

شبكة المعلومات الجامعية

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

سامية محمد مصطفى

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

سامية محمد مصطفى

شبكة المعلومات الجامعية

بعض الوثائق الأصلية تالفة

سامية محمد مصطفى

شبكة المعلومات الجامعية

بالرسالة صفحات لم ترد بالأصل

جامعة القاهـــرة

كلية الحقوق

البطالة وأساليب مكافحتها

ـ دراسة مقارنة ـ

رسالة لنيل درجة الماجستير فى الحقوق

مقدمة من الباحث

المختـــــــار أعمـــــــرة

عضو البعثة العلمية المغربية لمصر

لجنة الحكم والمناقشة

الأستاذ الدكتور / أحمد حسن البرعى

أستاذ ورئيس قسم التشريعات الاجتماعية — رئيساً ومشرفاً

كلية حقوق جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور / عبد الباسط عبد المحسن

أستـــاذ التشريعـــات الاجتماعيـــة — عضواً

كلية الحقوق جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور / محمد عبد الله نصار

عميد معهد الدراسات الإدارية — عضواً

الجامعة العمالية

2002-2001

B١٣٤٣٣

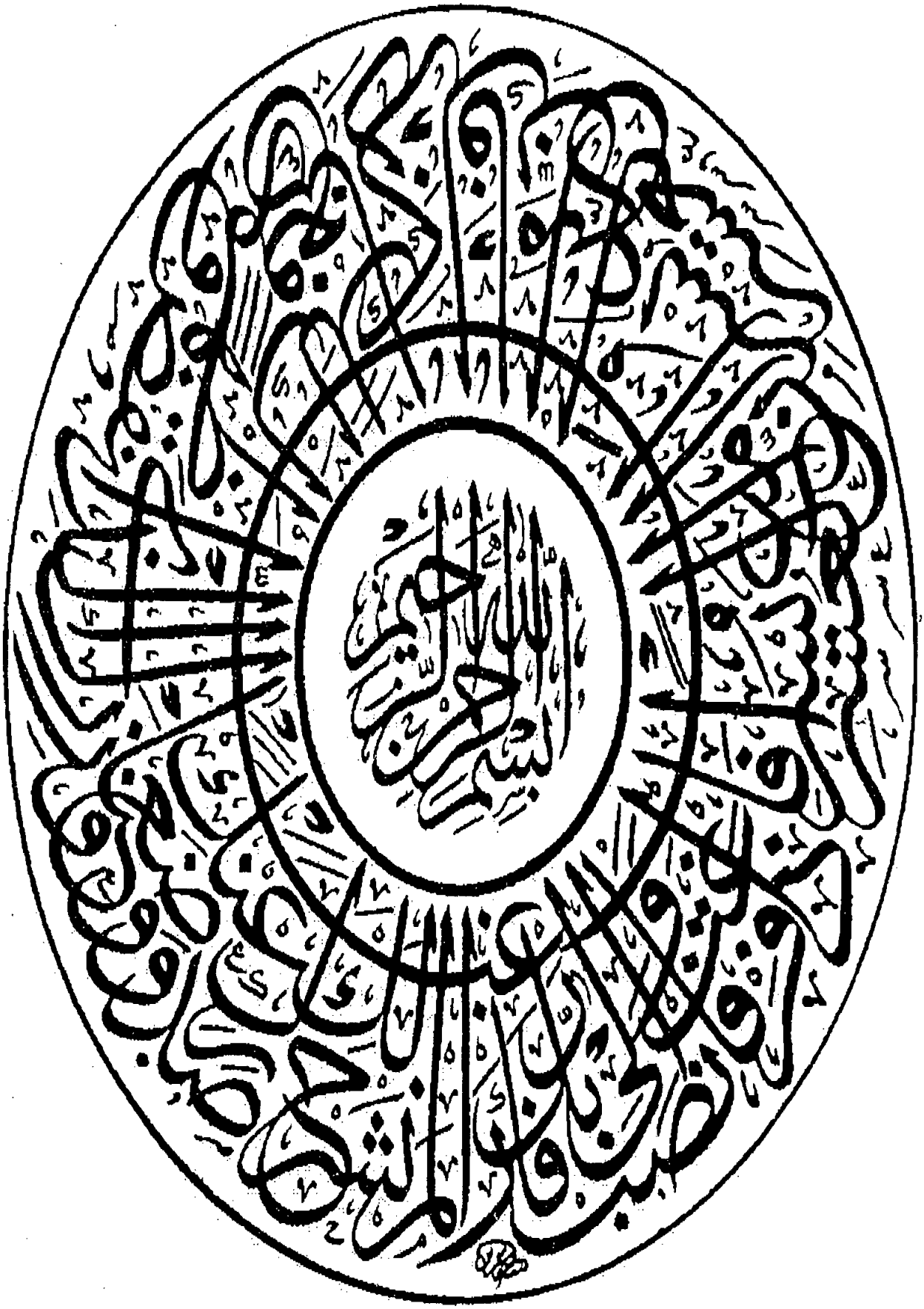
بسم الله الرحمن الرحيم

أهدى هذا العمل المتواضع

إلى

والدتى ووالدى

اللذان علمانى كيف أحب الخالق

وربما أكثر من ذلك

إلى

وطنى المغرب

الذى أعطانى الكثير ولا زال

كلمة شكر

يسعدنى أن أتقدم بأسمى آيات الشكر ، والامتنان ، والعرفـــان إلـــى الشـــعب المصرى الكريم فى شخص أساتذتى الأجلاء بقسم التشريعات الإجتماعية ، وعلـــى رأسهم أستاذى الجليل **الأستاذ الدكتور / أحمد حسن البرعى** لتفضله بالإشراف علـى هذه الرسالة وتقديمه بكرم كبير كل العون ، والمساعدة ، وإعطـــائى مـــن وقتـــه ، وجهده بلا حدود ، فكانت توجيهاته بحق فكرا راقيا أسير على هديه فى رحلتى مـــع هذه الرسالة ، فقد فتح لى قلبه الكبير وأفاض على من بحر علمه الزاخـــر ، وأنـــار سبيلى بفكره الثاقب مما كان له عظيم الأثر فى ظهورها بهذه الصورة ، ولا يســـعنى فى هذا المقام ، إلا أن أدعو الله العلى القدير أن يديم عليه الصحة ليكون دوما زخرا لنا ولطلاب العلم الباحثين عن الحق فقيهاً ومربياً ، وعالما من أعلام القانون . وفقـــه الله وسدد خطاه ، وأعانه ، وجازاه الله عنى خير الجزاء .

كما أتقدم بخالص شكرى وجم تقديرى لأستاذى الجليلين عضوى لجنة المناقشـــة والحكم على الرسالة:

الأستاذ الدكتور / عبد الباسط عبد المحسن .

الأستاذ الدكتور / محمد عبد الله نصار .

لتفضلهما بقبول الاشتراك فى مناقشة هذه الرسالة والحكـــم عليـــها ، فشـــرفت الرسالة بهما ، وزادت قيمة وثراءا .

كما أتوجه بشكر خاص لكافة العاملين بحقوق القاهرة على ما قدموه لـــى مـــن مساعدة .

فجزى الله الجميع عنى خير الجزاء ، وجعل هذا العمل المتواضع مضيئا فـــى صفائح أعمالهم .

مقـــدمـــــــــة

- أهمية البحـــث

المشكلة، أزلية وشائكة ... تواجهها الإنسانية قاطبة ، وتضغط بشدة على أعصاب كل فـرد يوما بعد يوم ، فالعالم ظل منذ النصف الأول من القرن الماضى يراوده حلم تحقيق النظرية الكنزيـة فى التشغيل الكامل([1]) ، حيث وجدت هذه النظريـة صدا واسعا ليس فـى مطـالب النقابـات العماليـة فقط، بل وفى العديد من الدساتير، والمواثيق الدولية([2]) .

ولكن الملاحظ فى الوقت الراهن، أن التقدم الصناعى الهائل لم يستطع أن يضمـن منصـب عمل لكل إنسان يطلبه؛ كما أن التقدم الإقتصادى لم يستطع بدوره أن يضمن فى الوقت الحالى دخلا لكل من هو بحاجة إليه .

ولهذا يمكننا القول، بأن تزايد حجم البطالة فى العديد من دول العالم ([3]) -ونحن فـى قـرن العولمة- هو تحدى سافر لكل السياسات الإقتصادية المعـاصرة- بـدون شك – سـواء بالنسـبة للـدول الصناعية، أو بالنسبة للدول السائرة فى طريـق النمو، علـى اعتبـار أن عنصـر العمـل لا يسـتهدف تحقيق الإرتقاء بالإنسان، وبرفاهيته، وتقدمه فقط، بل ويعكس بوجه خاص إنسـانية العطـاء، ويكفـل للإنسان كرامته، وتأمين حرياته، وحقوقه الأساسية كى يقوم بـدوره المتميز فـى التنميـة، والإنمـاء، والرقى الإجتماعى فى إطار وطنى، ودولى أساسه العدل الإجتماعى.

لذلك كانت ولازالت مشكلة البطالة محط اهتمام كـل الـدول، بدايـة مـن الأزمـة الإقتصاديـة العالمية سـنة (1929)، حيث وصـل عـدد العـاطلين فـى الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وحدهـا عـام (1933) إلى حوالى (13 مليون) عاطل عن العمل، فـانتقلت بذلـك نسـبة العـاطلين مـن (3%) عـام

([1]) - KEYNES. (J.M): "Théroie générale de l'emploi de l'intérêt et de la monnaie " Paris: payot: 1979.

([2]) أكد إعلان فيلاديلفيا عام 1944 على حق جميع البشر فى العمـل وتنميـة رفاهيتـهم بحريـة وكرامـة فـى ظل أمن اقتصـادى وتكـافؤ الفرص.

كما أكد الإعلان العالمى لحقوق الإنسان عام 1948 على حق الجميع فى العمل ، وفى اختياره وممارسته وفى الحماية من البطالة ، وأقر حق الناس فى الضمان الاجتماعى.

كما أقرت عام 1944 (خلال الحرب العالمية الثانية) التوصية رقم (71) حول التشغيل ، وركزت على حـل المعضـلات الناجمـة عن التحول من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلم . وإعادة إدماج القوى العاملة فى الحياة الاقتصادية.

الاتفاقية الدولية رقم (122) لعام 1964 ، والتوصية (122) المكملة لها بشأن سياسات الاستخدام التى أوجبت على الدول المصادقة عليها وضع سياسة تهدف إلى توفير فرص الاستخدام الكامل للعاملين وضمان حريتهم فى اختيار العمل المناسب.

أما الاتفاقية العربية رقم (1) لعام 1966 والاتفاقية رقم (6) لعام 1976 ، فقد أقرت المادة 4 منهما بأن : " لكل مواطن قادر ، الحق فى العمل المنتج الذى يمكنه من أن يكسب عيشه ويحيا حياة كريمة."

([3]) - HUGUES PUEL: " Chômage ET Capitalisme Contemportains " Editions économie et humanisme; Les éditions Ouvriéres. PARIS 1971.

(1929) إلى (25.2%) عام (1933)، كما انخفضت الأجور بها في بعض القطاعات كالقطاع الصناعي، والمعدني بنسبة (70%) ما بين (1929 - 1932).

أما في سبعينيات، وثمانينيات القرن الماضي، فقد انتقل معدل البطالة داخل الدول المكونة لمنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (O.C.D.E) ما بين (1973- 1975) من (3.5%) إلى (5.2%)، وانتقل مرة أخرى معدل البطالة في الدول المذكورة من (5%) إلى (9%) ما بين (1979 و 1983)، وفي سنة (1985) وصل مجموع العاطلين في الدول الصناعية المنضوية في إطار هذه المنظمة إلى (31 مليون) عاطل ([4])، واشتدت ظاهرة البطالة خطورة عندما حطم عدد العاطلين في دول المنظمة (O.C.D.E) كل الأرقام القياسية السابقة حيث بلغ (33.5 مليون) عاطل في عام (1993)([5])، ثم ارتفع عددهم إلى (33.6713) مليون عاطل مطلع (2001) بواقع (8.3%) بألمانيا (9%) ببلجيكا (11.1%) في فرنسا، و (15.9%) بأسبانيا([6])، و (5.4%) في الولايات المتحدة الأمريكية([7]).

أما في دول أوروبا الشرقية (سابقا) فقد وصلت بطالتها إلى (7.5 مليون) أي بما يفوق (15%) من قوة العمل ، بها وتتساوى معها في ذلك جمهوريات الإتحاد السوفيتي السابقة([8]) ، نتيجة عدم نمو المشروعات الخاصة بما يوازي غياب المشروعات العامة التي يجري التخلص منها([9]).

أما العالم النامي، والذي ينتمي إليه الوطن العربي، فقد بلغت تقديراته حتى عام (2000) حوالي (90 مليون) عاطل في القطاع المنظم([10])، دون أن يشمل ذلك أعداد البطالة الكاملة، أو الجزئية في الريف، أو في القطاع غير المنظم، أو حالات نقص التشغيل التي تنقص من الصفة

([4]) - WOUTER VAN GINNEKEN: " Le plein emploi dans les pays de L'. O.C.D.E: Pourquoi Pas", R.I.T. n°1-1986. p. 21 et S.
- L'O. C.D.E: "Le chômage des Jeunes: Causes et conséquences", PARIS 1980.

([5])- منظمة العمل العربية: مجلة العمل العربية – القاهرة ، العدد 57 ، مارس/ آذار 1994 ص: 224.

([6]) انظر:
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : "تقرير التنمية البشرية" توظيف التقنيات الحديثة لخدمة التنمية البشرية"2001/ مركز معلومات قراء الشرق الأوسط- القاهرة2002، ص199.

([7]) حول تطور معدلات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية حتى أواخر 2001، يمكن مراجعة :
Piesrre-yves Dugua: "Grave détérioration de l'empoli aux Etats-Unis", Le Figaro économie. No17802,4 November2001, Paris.p.x.

([8]) لمزيد من التفصيل حول خصائص أحوال العمالة وأسواق العمل في الدول المتحولة ، يراجع :
P.JACKMAN: « Economic policy and employment in the transition economies of central and Eastern Europe, What have we learned? », in: International Labour Review, ILO, and n°. 3/1994, ILO: world Employment 1995,Geneva, PP: 105-128.

([9])- د/ محمد محمود الإمام: "المذكرة الفنية لإعداد الإعلان العربي للتنمية الاجتماعية" / ورقة عمل مقدمة إلى اجتماع الخبراء التحضيري حول الإعلان العربي للتنمية الاجتماعية العربية – عمان 18-22 سبتمبر / أيلول 1994، ص 49 وما بعدها.

([10]) للمزيد من التوسع حول مستويات البطالة في الدولة النامية عموما، يمكن مراجعة :
البنك الدولي : "مؤشرات التنمية في العالم 2000"/ مركز معلومات قراء الشرق الأوسط – القاهرة، يناير/ كانون 2001، (الطبعة العربية)، ص:54-57.

الإنتاجية للتشغيل، وهذا الرقم يدفعنا للتوقف بعض الوقت عند المنطقة العربية كجزء من العالم النامي([11]).

على اعتبار أن مشكلة البطالة مهما بلغت حدتها، وآثارها في الدول الصناعية، فإنها تبقى إلى حد كبير قادرة على توفير نوع من الحماية الإجتماعية، ولو بدرجة نسبية للأشخاص العاطلين عن العمل بها([12])، بخلاف الدول النامية التي كانت ولازالت تواجه تحديات مختلفة لا تقل في صعوبتها عن مشكلة البطالة([13])، كما عبر عن ذلك جلالة الملك محمد السادس([14])عند سؤاله : ما هي في نظرك المشاكل التي يعانيها المغرب؟ -كنموذج للبلدان النامية- فأجاب جلالته: "أولا: هنالك مشكلة البطالة، ثم الجفاف، هناك محاربة الفقر، يمكن أن أتكلم عن مشاكل المغرب دون أن أنتهي .. الفقر، البؤس، الأمية".

وفي هذا السياق يمكن القول أن، المقارنة بين الشمال الصناعي، والجنوب النامي -العربي- لن تكون منصفة لهذا الأخير، وإن كانا يقتربان من حيث أسباب البطالة بهما، إلا أن العالم العربي - كجزء من مجموعة البلدان النامية - تبقى له سماته الرئيسية التي تميزه، وتعمق من حدة المشكلة به.

فمتوسط نصيب الفرد العربي، من الناتج المحلي الإجمالي منخفض، إذ يقدر بحوالي(2277 دولارا) بالأسعار الجارية في عام (1999) مقابل حوالي (22400) دولارا في الولايات المتحدة الأمريكية.

بل، ويتفاوت هذا المتوسط تفاوتا كبيرا حتى فيما بين الدول العربية نفسها، إذ يتجاوز (13 ألف) دولارا في كل من قطر، والإمارات، والكويت، ويبلغ (9958) دولارا في البحرين([15])،بينما ينحصر في كل من سورية، والمملكة المغربية، ومصر، والأردن، والجزائر بين (1044) و(1633) دولار.

([11]) بلغة معدلات البطالة حتى نهاية (ديسمبر /كانون الأول 2000) الآتي: (بتركيا حوالي 7,3% بجنوب إفريقيا 30% بالهند 56% (وهي صاحبة أكبر معدل عالمي للبطالة) بمصر 8,1% من إجمالي قوة العمل) / مجلة العمل، السنة 39- العدد 453 القاهرة، فبراير / شباط 2001، ص30.

([12]) ونعتقد أنه مهما كانت السمات الظاهرة للبطالة في البلدان الصناعية الرأسمالية، فإن حال المتعطلين بها يعد - نسبيا - أفضل من حال غيرهم في الدول النامية وخاصة تلك التي كانت (اشتراكية) بسبب مشروعات الضمان الاجتماعي. "Social sécurité" التي يستفيد منها المتعطلون (والمسنون والعجزة والمحتاجون) في هذه البلدان.

([13]) إن تفشي البطالة لا يقل أهمية ولا خطورة عن تزايد حالات التهميش الاجتماعي، والتلوث، والجرائم المنظمة، وشبكات التهريب، وتبيض الأموال، وعدم الاستقرار النفسي... الخ، وقد لا نكون مبالغين إذ قلنا أن البطالة هي الخطوة الأولى للانخراط في هذه المخاطر كلها والتسبب فيها أحيانا.

([14])- في حوار له مع مجلة التايمز Times الأمريكية في عددها الصادر بتاريخ 26 يونيو 2000.

([15]) - لمزيد من التفصيل، يراجع في هذا الخصوص:
تقرير الاقتصادي العربي الموحد/ صندوق النقد العربي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، والاجتماعي، وجامعة الدول العربية، والأوابك / سبتمبر أيلول 2000 ص 17-22-24-55.

أما قطاع الصناعة الإستخراجية، فمساهمته ضعيفة (18,9%) من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة، والصناعات التحويلية في حدود (11,5 %)، والإنتاجية في الزراعة منخفضة (حصة الزراعة في الناتج المحلي(12,9 %) لكنها تشغل نحو (36%) من القوى العاملة العربية)، وحصة السلع الأولية في الصادرات مرتفعة (نحو85%)، وحجم المديونية الخارجية كبير (نسبة الدين الخارجي إلى الناتج الإجمالي المحلي نحو (92%)، ونسبة خدمة الدين إلى حصيلة الصادرات نحو (35 %)، ويرتفع كل من معدل نمو السكان (بنحو 2,37%)، والأمية (بنحو50 % من مجموع السكان)، ومعدل الوفيات عند الأطفال (بنحو 70% في الألف).

هذا، ويبين الجدولين رقم (1،2) ترتيب الدول العربية بالنسبة لمختلف دول العالم من ناحية بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية الأساسية ، حيث نستخلص من الجدول رقم (1) أن الدول العربية مجتمعة، كانت فى المرتبة الأولى بين هذه المناطق من ناحية إنخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى حتى نهاية(1999)، وارتفاع مساعدات التنمية الرسمية سواء بالنسبة للناتج القومى الإجمالى، أو بالنسبة للفرد، وحجم الدين الخارجي، وذلك على النحو التالى:

جدول رقم (1) : بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية حسب مناطق العالم([16]).

البيـــان	الدول العربية	أفريقيا جنوبى الصحراء	آسيا الجنوبية	آسيا الشرقية والباسيفيك	أمريكا الجنوبية والكاريبى	مجموع البلدان النامية	O.C.D.E
نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) 1999(1).	2277	1640	2280	3950	6880	3530	22020
مساعدات التنمية الرسمية بالنسبة المئوية من الناتج القومى الإجمالى 1999(2).	*4.3	*10	6.6	0.5	0.2	0.6	...
مساعدات التنمية الرسمية للفرد الواحد(3).	18.3	18.2	3.1	4.9	9.2	7.2	...

* نسب تخص سنة 1991م .

ملحوظة : للتوسع بالنسبة لدول العالم فى هذا الخصوص انظر تقرير التنمية البشرية لسنة 2001، ص 144 ، 194.

([16]) - لمزيد من التفصيل حول هذه المؤشرات بالنسبة للدول العربية يمكن مراجعة التقرير الاقتصادي العربي الموحد / سبتمبر / أيلول 2000، مرجع سابق الإشارة إليه الصفحات (256-259-339-353).

جدول (2) : أولويات الإنفاق العام بالدول العربية.

	الإنفاق العام على التعليم (كنسبة من الناتج القومى الإجمالى)	الإنفاق العام على الصحة (كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى)	الإنفاق العسكرى (كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى)(أ)	مجموع خدمة الديون (كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى)(ب)
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية بالنسبة لباقى دول العالم	1995-1997(ج)	1998	1999	1999
(59) الجماهير العربية الليبية	..	..	..	..
(65) لبنان	2.5(ز)	2.2	3.6	3.1(ك)
(68) المملكة العربية السعودية	7.5	..	13.2	..
(71) عمان	4.5	2.9	10.1	4.2(ك)
(88) الأردن	7.9	5.3	10	8
(89) تونس	7.7	2.2	1.7	7.3
(97) الجمهورية العربية السورية	4.2	0.8	5.6	1.9
(100) الجزائر	5.1(س)	2.6	3.8	11.1
(105) مصر	4.8	..	2.7	1.9
(112) المغرب	5.3(ز)	1.2	..	8.9
(133) اليمن	7	..	5.6	2.3
(138) السودان	1.4	..	2.6	0.6
(139) موريتانيا	5.1(ز)	1.4	2.3م	11

ز- تشير البيانات إلى وزارة التعليم فقط. ك- تشير البيانات إلى 1998. س- البيانات لا تتضمن الإنفاق على التعليم العالى.

المصدر : تقرير التنمية البشرية2001، (مرجع سابق الاشارة إليه)، ص196-197.

ويضاف إلى هذه السمات، أن حجم القوى العاملة العربية قد أصبح يقدر بحوالى (98,0 مليون) عامل عام (2000)([17])، وتشير الإحصاءات أنها سوف تبلغ ما يناهز (123 مليونا) عام (2010) ، مما يبين أن معدل نمو القوى العاملة هو أعلى من معدل النمو السكانى، حيث بلغ حتى سنة (2000) نحو(3 %) و يتوقع أن تستمر معدلات النمو على مستواها المرتفع إلى عام (2025)، كما أن إسهام المرأة لا يزال متدنيا مقارنة بمثيله فى بقية مناطق العالم([18]).

والملاحظ أن حجم الإضافات الجديدة فى سوق العمل، تقدر سنويا بنحو (2.5 مليون) عامل، وذلك بين شباب تتراوح أعمارهم ما بين (15 و24) عاما، والذين وصل عددهم سنة (2000) إلى حوالى (49 مليون)، وينتظر أن يزداد فى العقد الحالى ، مما يتطلب إستحداث (2.5 مليون) وظيفة جديدة فى الوطن العربى كل سنة، حتى يمكن فقط الإبقاء على مستويات البطالة الحالية، والتى تقدر بنحو (14%) من مجمل القوى العاملة العربية سنة (2000) أى بنحو (12.5 مليون) عاطل عن العمل فعليا ، فضلا عن إنتشار البطالة المقنعة، والتشغيل الناقص([19]).

([17])- لمزيد من التفصيل، يراجع في هذا الخصوص: التقرير الاقتصادى العربي الموحد سبتمبر أيلول 2000سابق الإشارة إليه، ص:د.

([18]) د.إبراهيم قويدر: القوى العاملة العربية.. على مشارف القرن الجديد / تقرير مقدم إلى مؤتمر العمل العربي في دورته 27 شرم الشيخ، مصر 4-11-مارس / أذار 2000. ص 32.
وللتوسع انظر الملحق 14/2 ص 260 من التقرير السابق.

([19]) تذهب بعض التقديرات إلى القول بأن معدل البطالة العام على المستوى العربى حتى ديسمبر2000، هو فى حدود15.7%، مما يجعل حجم المتعطلين يبلغ16.4 مليون عاطل.

ومما يزيد وضع سوق العمل تعقيدا فى العالم العربى([20])، بروز ظاهرة بطالة حملة الشهادات التعليمية فى السنوات الأخيرة ، حيث تبلغ معدلات البطالة – المثقفة – هذه ضعفين فى الأردن، وثلاثة أضعاف البطالة بين الأميين فى الجزائر، وخمسة أضعاف فى المغرب، وعشرة أضعاف فى مصر.

وأمام كل هذه الحقائق، تظهر لنا أهمية هذا البحث، خصوصا وأن كافة الأفراد - على إختلاف مستوياتهم وإمكاناتهم - قد أصبحوا واعين بهذه المشكلة، وبخطورتها كظاهرة إجتماعية تمثل أسوأ عقبة فى وجه البشرية، وأكبر تحد يواجه العالم الثالث بالذات، وأصبح المسؤولون يولونها أهمية قصوى نظرا إلى أن مسألة التشغيل تعتبر الركيزة الأساسية فى عملية التنمية الإقتصادية، والإجتماعية، والسياسية، بل إن فاعلية أى نظام سياسى لا يمكن قياسها إلا من خلال مدى قدرتها على إيجاد حل دائم لهذا المشكل ، وصياغة سياسة ملائمة، وتطبيقها بشأن التشغيل.

لذلك نجد أن جميع الدول سواء المتقدمة، أو السائرة فى طريق النمو تبحث – دائما- عن الحلول، والإمكانيات، فتنتهج البرامج، والخطط لمعالجة إشكالية التشغيل وأزماته، كما تجتمع فى مؤتمرات، ولقاءات دولية لإيجاد الحلول الناجعة لها.

وقد أحدثت لهذا الغرض عدة هيئات دولية، ووطنية ،وتجدر الإشارة فى هذا الصدد أن الدول الأوروبية - ومنذ عهد بعيد - قد أنشأت مجالس إقتصادية، وإجتماعية خولتها مهمة الدراسة، والإستشارة فى قضية التشغيل، ومواجهة البطالة ، وقد لعبت دورا مهما فى الميدان الإقتصادى، والإجتماعى([21]).

ومن هذا المنطلق، إرتأينا أن نتناول مشكلة البطالة لما لدراستها من دلالة هامة فى الظروف الراهنة، حيث أصبح العالم قرية صغيرة تحكمها قوانين، وإقتصاديات السوق، التى لن تبقى مجالا لأى دولة لا تقوى على مسايرة التحولات الإقتصادية، والإجتماعية، والسياسية، التى يعرفها العالم الغربى بشكل خاص([22]).

([20]) بالرغم من المبدأ الدستوري بأن "العمل ليس بسلعة" إلا أن المداولات في معظم المحافل الدولية لم تتجنب استخدام عبارة-سوق العمل- ،سواء من حيث الاعتبار أن سوق العمل هي السوق التي يلتقي فيها أصحاب العمل والعمال معا لإبرام العقود فيما بينهم، أو أن هذه السوق هي مصدر المعلومات للطارقين أبواب العمل، أو الباحثين عن أيدي العاملة لتشغيلها، فضلا على أن هذه السوق هي بمثابة المكان الذي تستطيع الحكومات من خلاله إدخال البرامج والحوافز اللازمة سعيا نحو التأثير على التعاملات فيه.

([21]) "Conseils Economiques et sociaux en Europe et peresective" , Napolie : Edizini scientifique Italiane 1992-traduction au soins de marie-elise moshos.

([22]) إن أفضل طريقة لوصف سوق العمل العالمية اليوم، هى ما يلى:

"أصبح العالم عبارة عن سوق تعرض فيه الامم قوة العمل لديها لتنافس بعضها البعض وتقدم أدنى الأسعار للاضطلاع بأعمال التجارية".

وللمزيد من التوسع حول هذا الوصف، يمكن مراجعة :

International Labour office: "world Employment 1996/97: National policies in a Global Context", Geneva,1997.p.4.